الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

أقر تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة ومناطق آخرى

مجلس الأمة وافق على تمديد عمل لجنة التحقيق بـ

■ العمير: القانون لا يمكننا من الإفصاح عن الذمة المالية والحكومة على استعداد لتوفير كل المعلومات بما لا يخالف الدستور والقانون

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

ووافق مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس على طلب تمديد عمل «لجنة التحقيق في الايداعات والتحويلات المليونية البرلمانية» مدة ثلاثة اشهر لتقدم تقريرها النهائي بشان موضوع التحقيق.

وأكد وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير في الجلسة تعاون الحكومة مع اللجنة إلى أبعد الحدود مضيفا أن بعض المعلومات التي طلبتها لجنة التحقيق سبق أن طلبتها اللجنة ذاتها المشكلة في مجلس الامة المبطل عام 2012 بحكم المحكمة الدستورية «وهي معلومات لا تستطيع الحكومة توفيرها خاصة ما يتعلق منها بالذمة المالية وما يطلب من محافظ البنك المركزي بشأنها». واضاف ان «القانون لا يمكننا من الافصاح في ما يتعلق بالذمة المالية» مشيرا الى استعداد الحكومة لتوفير كافة المعلومات « بما لا يخالف الدستور والقانون.

ووافق مجلس الامة في جلسة التكميلية اليوم على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشان تجاوزات شابت عملية توزيع حيازات زراعية بمنطقة الوفرة والتجاوزات الاخرى ذات الشان وذلك لمدة ثلاثة اشهر.

وانتخب المجلس في عضوية اللجنة كلا من النواب راكان النصف والدكتور خليل عبدالله وعسكر العنزي وفيصل الدويسان وعبدالله المعيوف.

ووافق المجلس ايضا على مشروع القانون بتعديل المادتين الثانية والرابعة من القانون رقم 36 لسنة 1982 في شان رجال الاطفاء وذلك في مداولته الاولى بالاجماع.

وينص التعديل في المادة الثانية منه على ان يتولى ادارة الادارة العامة للاطفاء مدير عام برتبة فريق اطفاء ويكون له نائب او اكثر برتبة لواء اطفاء على ان يعين كل منهم بمرسوم.

وحددت المادة الرابعة من ذلك المشروع التسلسل لرتب الضباط وضباط الصف والافراد على ان يسري عليهم جدول الرتب والمرتبات والعلاوات الاجتماعية المقررة للرتب العسكرية لاقرانهم من رجال الشرطة وان يعاملوا معاملة العسكريين وان يسري عليهم قانون المعاشات ومكافات التقاعد للعسكريين.

وبعد مناقشة مشروع رجال الاطفاء رفع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة على ان تعقد الجلسة المقبلة في الثاني من ديسمبر المقبل.

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس على رفع تقرير لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية حول الاقتراحات بقوانين بشأن حقوق وحماية الطفل من جدول أعماله وإعادته الى اللجنة.

وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح قد طالبت قبيل بدء مناقشة اللجنة للقانون بتأجيل المناقشة حتى تتقدم الحكومة بمشروعها بهذا الشأن.

ووافق المجلس على اعطاء الحكومة مهلة اسبوع لتتقدم بمشروعها الى اللجنة على أن ترفع اللجنة تقريرها النهائي بعد شهر اعتبارا من يوم أمس.

وقالت الصبيح إن المشروع الحكومي في شأن حقوق الطفل بات في مراحله النهائية بمشاركة الجهات الحكومية المعنية مضيفة ان طلبها التأجيل يأتي بهدف إنجاز القانون بشكل سليم ولئلا يتداخل مع القوانين الاخرى المماثلة.

وأحال مجلس الامة في جلسته التكميلية تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية الستة بشأن اكتتاب الكويت في زيادة رأسمال عدد من المؤسسات والصناديق الى اللجنة لمزيد من الدراسة والتأكد من ملاحظات النواب وما أثير من نقاط بشأنها.

وأبدى وزير المالية أنس الصالح خلال الجلسة موافقة الحكومة على طلب لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية سحب تقاريرها من جدول أعمال المجلس وإعادته للجنة لمزيد من الدراسة.

وقال الوزير الصالح إن قرار الزيادة «جاء في القمة العربية التنموية عندما قرر قادة الدول زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية بحسب حصة كل دولة حتى تكون الأعمال والمشاريع التنموية من عوائد هذه المؤسسات لا من ميزانيات الدول».

وأضاف ان اغلب الدول الأعضاء «تمت مساهمتها بالفعل وبالتالي ستساهم الكويت في نسبها المقررة بعد الموافقة على التقارير المعروضة على المجلس».

وأوضح أن من بين النقاط التي استفادت منها الكويت خلال مساهمتها تمويل بعض المشاريع من خلال برنامج المساعدة الفنية التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية لمصلحة بعض الجهات المحلية والتي بلغت على سبيل المثال ما قيمته 278 مليون دولار.

وذكر أن البنك قام بتمويل صادرات المشتقات النفطية من الدول الاعضاء بمبالغ تتجاوز المليار دولار الى جانب مساهمة البنك الاسلامي للتنمية في رأس مال شركات محلية بأكثر من 121 مليون دولار.

ولفت الوزير الصالح الى مساهمة المؤسسة الاسلامية للتنمية بالقطاع الخاص التابعة للبنك الاسلامي بمشاريع مشتركة بين المستثمرين الكويتيين والمستثمرين الاجانب بما يتجاوز 14 مليون دولار.

وبين أن من الموضوعات التي يشاطر النواب بها الرأي قضية التعيين في المؤسسات المالية التي تساهم بها الدولة موضحا ان عزوف الكويتيين عن التقدم للتعيين في هذه المؤسسات كان بسبب تدني مرتباتها «الا ان هناك اجراءات نقوم بها الان لتمكين المواطنين الكويتيين من المحافظة على رواتبهم الاساسية الى جانب المكافآة التي يحصلون عليها من هذه المؤسسات وذلك بهدف تشجيعهم على العمل بها».

وافاد بأن من المناصب التي تشغلها الكويت اليوم منصب مدير عام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والرئيس التنفيذي للمؤسسة الاسلامية الدولية لتمويل التجارة.

واشار الى المناصب التي كانت تشغلها الكويت وستعمل على استعادتها ومنها منصب نائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية ومدير عام المركز الاسلامي للزراعة المحلية.

وقد تضمنت التقارير الستة التي تمت إعادتها الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية اكتتاب الكويت في الزيادة العامة الاولى لرأسمال المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص وزيادة رأسمال المؤسسة الاسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات.

كما تضمنت التقارير زيادة رأسمال الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي والاكتتاب في الحصة الاضافية للزيادة العامة الرابعة لرأس مال البنك الإسلامي للتنمية.

من جانب آخر أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى التزامه بإزالة المدارس الآيلة للسقوط بأسرع وقت.

وقال الوزير العيسى خلال الجلسة التكميلية لمجلس الأمة إن هذا الملف سيكون محل تركيزه.

من جانبه أكد وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري خلال ردود الوزراء على بند الاسئلة اعتزامه معالجة ظاهرة «سكن العزاب» في المناطق السكنية لافتا الى عقده اجتماعا موسعا مع المحافظين وممثلي الجهات الحكومية المختلفة الامنية والخدمية وتشكيل لجنة برئاسة نائب المدير العام لبلدية الكويت لوضع الحلول المناسبة بهذا الشأن.

وقال الوزير الكندري إن يوم الاحد المقبل سيشهد اجتماعا مع محافظ الفروانية لمعاينة المنطقة والوقوف على المشكلة

■ «النفط» لم تكتشف أي حالات فساد إداري أو مالي ومن كان يمتلك شيئا فليزودنا وسيجد ما يسره في تقويم هذا الاعوجاج

■ الصالح: الحكومة موافقة على طلب لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية سحب تقاريرها من جدول أعمال المجلس

■ عزوف الكويتيين عن التقدم للتعيين في المنظمات كان بسبب تدني مرتباتها إلا أن اجراءات قمنا بها للمحافظة على رواتبهم

العمير متحدثا أثناء الجلسة

■ الصبيح: المشروع الحكومي في شأن حقوق الطفل بات في مراحله النهائية بمشاركة الجهات الحكومية المعنية

■ طلب الحكومة التأجيل يأتي بهدف إنجاز القانون بشكل سليم ولئلا يتداخل مع القوانين الأخرى المماثلة

■ العيسى: التزم إزالة المدارس الآيلة للسقوط بأسرع وقت وهذا الملف سيكون محل تركيزي في الفترة المقبلة

الدويسان يفند رأيه

ماجد موسى معلقا

الشايع متحدثا أثناء الجلسة